

کتابخانه  
جمهوری  
ایلامی

۱۵



کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب شرح تفسیر حکایه علی

مؤلف

مترجم

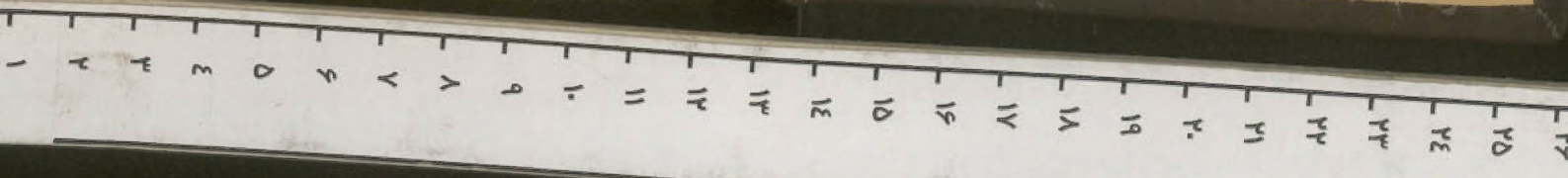
شماره قفسه ۱۵۴۳۲



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۹۰۸۶۸





کتابخانه  
مکتب  
مکتب  
مکتب

۱

خط میرزا غلام  
فیاضی

تجربہ  
مکتب



این کتاب  
از عید  
از عید

۱۵۳۳۷

۹۰۸۶۸

فیاضی  
اعظم



مکتب  
مکتب  
مکتب

مکتب  
مکتب

کتابخانه  
مکتب  
مکتب

۱۵۳

داخل کتابخانه  
مکتب

مکتب

۱  
۱  
۸  
۸  
۳  
۵  
۵  
۸  
۷  
۶  
۱  
۱۱  
۸۱  
۸۱  
۳۱  
۵۱  
۵۱  
۸۱  
۷۱  
۶۱  
۵۱  
۱۸  
۲۸  
۲۸







بعدد المتاح عند الكسوف من سائر الكسوف والشمس  
 جمع فصل ومولعة القطع وتطلع على القمر الذي المراد  
 به من فصل المتاح بعضها بعضا من صور  
 عند انقضاء كل طالع من الاقمار كمنصور  
 له لونا عسار فافان طالع ليس بصور اصلا  
 مح وان يكون صور الفاسد والا لكان طالع عسار  
 ولما بعد المصنف بعد العلم في ذكر عسار  
 اعني الصور المطعنه وانما قدم الاول على الثاني  
 لعدم ذكر الثاني عليها في الوجود الحار وان  
 العلم في الفاسد من حيث انها غير متحررة  
 بعد العلم بذلك السر الفاضل لما كان اصول  
 الفقه من كتاب الاصول والفقه وما جاز المأذون  
 وما رصافه الاول في الكسوف من صور  
 من فاعده كلية لكل كسوف ومن ان تصور  
 ان حصول صور من العلم مسلم لم تصور افراجه  
 لا مطلقا بل لا مطلقا في جميع اصلاحيها للتركيب  
 كالتحصيل اذا تصور التركيب من حيث ان تصور  
 افراجه من حيث هو واحد لا من كل وجه فيعلم كونه  
 مركب من الماده والصوره او كما امر القوده او

(بسم الله الرحمن الرحيم) هذا ما وجدته في نسخة  
 من كتاب الفقه في الدين لابن القيم رحمه الله  
 في كتاب الاصول في باب الاصول في باب  
 الاصول في باب الاصول في باب الاصول  
 في باب الاصول في باب الاصول في باب  
 الاصول في باب الاصول في باب الاصول

الافراد

بسم

كونه في غير واحد من سائر اصلاحيها للتركيب  
 والتركيب وهذا المدعى ان حصول صور التركيب  
 له صور افراجه لا حصول التركيب العلم من كتاب  
 افراجه من حيث هو واحد لا من كل وجه فيعلم كونه  
 اردت بصور التركيب الصور العام مسلم لم تصور افراجه  
 كذلك ولم يكن صور من الوجه المذكور وحده وان  
 اردت الصور مطلقا ولو لم يوجد العلم لم تصور  
 صور شر افراجه فضلا عن صورها اجمع الوجه  
 المذكور واجب ان يتبين انما هو المراد وهو  
 تصور التركيب من حيث التركيب في العلم مسلم تصور  
 افراجه من حيث هو واحد لا من كل وجه في العلم  
 بعد ما بين على ما عرفت في الادله والفقه في  
 الفقه وعرف العلم بالاحكام الشرعية المستدل  
 على انما يتبين العلم كونه من سائر صور  
 فخرج العلم بالذوات والاحكام العقلية وكذا لا يقع  
 وجه الواحد والظاهر مما حجة وعلم المعلوم والاصول  
 الضرورية في حصوله والركوة في ذكر ان تصور  
 التركيب مسلم تصور من فاعده وكان اصول الفقه في  
 الاصول الثلاثة المذكورة اشار الى ان كل واحد منها

الافراد

بسم



کونہا











وذلك كذا الحب ومن جميع الوجوه سواء كان احد ما  
 كذا ما والا فترصد فاكما والصادق والمال يط  
 فالمعلم من علمه والملازمة ط واما لطلال المال  
 فهو معلوم بالضرورة فاما علم قطعا اخيرا العالم  
 الصدوق على الكذب المسألة في جميع ما بعد الكونه  
 صا و **قال** احيوا ما ان افعل العباد واضطرب  
**المراد** لما ذكر الحج على مطلوبه شرع اذكر ما فيها  
 وهو محقق بالاشهره احد بها عليه والا فترصد  
 اما كذا العطفه من ان ان مال افعال العباد  
 اضطراره ومركبا فاضطربه اسل الحسن  
 والبيع على مال اما الاول فلال الصدوق كان  
 ما در اعلى الفعل لكان رجح الفعل على المركب  
 اما ان سوفف على مرجح اول سوفف على مرجح  
 والكمج لا سيما رجح احد طال المكنس على الامر  
 لا المرجح واما الاول فاما ان كذا وكذا المرجح  
 مفعلة او فعل لشيء والادراج لا تستل الكلام  
 ان فعله كذا المرجح ما ان كذا مرجح على كذا حال  
 كذا لما ذكر ما رجح له رجح مرجح وان  
 مرجح كذا المرجح الاموال كان مفعلة

واحد من المكلف فامام ان قد خصه عرض  
 ان رجوع وهو وقوعه من مكلف فكل التارك  
 للفعل فاعلى ما غاصر وجوده ما هو قائم صا وهو  
 وقوعه مرجحه وادار ما وقع الصدوق المذكور  
 غير مكلف من انه رد ما في الحد المذكور فلو لا ان  
 واعلم انه كان مسل ان اصاب ال اوله في الحد المذكور  
 ما در كذا فله على تركه لانه يدور على مظهر الصدوق  
 على المساجع على احوال ادا تركه تارك وجب  
 او فاعلى مرجح احوال ما حذف المص من لفظ شرعا  
 لم سوفف والصدوق على كذا لا فاعلى المساجع  
 والمجرب والمندوبه فان تاركها قد ندم ما ندمه  
 على الرجوع على تركها اما لعلو عذر الله ان كذا  
 لا ترد سوفف او كذا كذا فاذ ابر تركه وكذا  
 ادا لم يرد ما علم ان الدم فوالا فاعلى تركه  
 فوالا سوفف على اصابع حال العذر والاصابع كذا  
 المنه له وراوى الواجب اللام والمجرب  
 طلالا كذا فاهم حصوا الفرضي كذا سوفف  
 مظهر الواجب كذا سوفف بدليل طر فلو لان  
 الفرض الصدوق قال انه لا يصدق كذا فاضم اي



قد رجم والوجه السقوط مخصصا للوجه عاوض  
 ووجهه بدل السقوط لانه الدر علم ضيقه انه قد رجم  
 عليها واما الدر عرو ووجهه بدل السقوط فانه التواء  
 للار والقطر عليها ولا نسبة وضعا لعدم علم  
 تارة به قدره عليها وهذا كلام لا يخفى على المتأخرين  
 فان الدر من الصدر سواء كان طويلا او قصيرا او  
 كما ان السقوط الواجب غير اعتبار طويله او  
 كونه لا مثله في الاصطلاح بل في سائر المخطوطات  
 هو الدر من فاعله وراوده الحرام والدر عرو  
 والمقصود والدر السبع والدر الخطر والمفعول  
 المفعول فاعله علمه كذا اذا سمع منه  
 وتطاوله على الطبع ومنه الخطر ومنه  
 السعة المصطفة اليها من الالهة المواتية  
 وقال الله علمه كثر اياته فانه كما قال  
 لننحطوا من كبر الافات والحق الاصطلاح  
 قد عرفت المقصود بالدر من فاعله وموعظه  
 لصدقه على الافعال المساجدة والواحدة اداوم  
 فاعله على ريع وعرضه على كماله في  
 الواحد وكان سمي ان يصم الله ما يدعى ان

الدم

الدم على النقص والاصدق على الافعال الواحدة  
 والمبدوء والمساجدة اليها مخطورة ادا صدر  
 عن فاعله محرم او مكره او حرام او غير ذلك  
 ليعتبر ان الله يراهم في المعصية ان فعل ما كره الله  
 به على رايه صيا والعهدة من ان الله يراهم في  
 وعنده الاشياء من ان المعصية فعل ما كره الله  
 والدم وهو الثمن عند الله يبيع عليه العبد والمواحدة  
 والسبع ومنه الدر على صفة من رايه على فاعله  
 الدم او الدر من غير غيره عاوضا في ذلك  
 ان الله يراهم في ذلك ودرهم هو الراجح عليه  
 مع حرامه وهو المربع فيه والسابعة والمسيح  
 والسقوط والسنة والاحكام وانما المساجدة  
 بوجوه وجوده وعدده وهو الحرام والكلام المطلق  
 والمكره هو الراجح تركه ولاعتنا على فعله  
 على الحرام وتركه الاول بالاشارة ان اول من  
 يوحى به سمعها من الاحكام فالمساجدة  
 في القعدة خذ من الثمن وهو الدعاء الى امرهم  
 ومنه قول الله عز وجل ان احكامهم من عند الله  
 والاحكام على ما قاله في الامور التي



عبارة عن ذكره المسمى وهو الراجح فيلزم جواز تركه  
 فالراجح فعله جواز تركه حسن له ولو اوجب  
 تركه تركه فصل بصله عن الراجح وهو ان  
 انواع الرجحان كثيرة مختلفة فان ارادوا اوجبا  
 معها بعضه وهو الرجحان بالنظر الى الملك الشرايع  
 مع عدم اساءة بلفظ يدل عليه لم يكره المصنف  
 تركه الا لصحاح والبيان وان ارادوا بطلان  
 الرجحان فلم يطلوه فان العمل بالراجح ما عتبر  
 كونه حراما او اعتبار مصلحيه وسوءه او دفع مصلحه  
 كذا كذا او اعتبار كونه مشهورا كالاكل والشرب  
 والواجب فعل الشروع لصدقه على الحد المذكور  
 وليس يصدق ما دامه فان لفظ الحكم ادر صدق  
 على الامكان الخاص او على اذن الشرايع  
 الشروع على عدم شتم الشرايع على صنفه وجوب  
 الدم ومدة معان مختلفة بغير اللفظ ما دله  
 على احد المحققين الا في حال وقوعه خارج الحدود  
 وانه مرجح العمل بكونه على التمسك وقد  
 كثر على العمل به في الاحكام المتضمنة للوجوه  
 اية ونال للعلم وبالمعنى لا ان الشرايع

وعد المكلف على فعله السوار في النافذ ومعاها الطاعة  
 غير واجبة وان المكلف ان فعله غير حكمه المحجب  
 ومعاها عرفا ان يسهل اجتهاد الطوع ومعاها ان  
 المكلف ان يسهل اجتهاد النافذ مع كونه من غير  
 حكمه السنة وهو عند عرفنا كونه طاعة غير واجبة  
 ولفظ السنة كمنع في الوقت بالمدد وبكسب لهم  
 مدد النافذ واجبة او سنة ومقتضى الناس لو لو  
 ان لفظ السنة لا يكتفى بالمدد وبكسب بل ساءل  
 علم وجواز او بدنه بامر السر صلته عليه والى او  
 ما دامه وبسم الله على فعله فان السنة ما خود  
 مراداه ولهذا حال ان الحكم من السنة والاراد  
 به انه غير واجبة والراجح ان ذلك اذا كان  
 معا موصلا الى الصبر مع القصد الى الساعة والى  
 المساجد فيقول الله ما خود مراداه وما خود مراداه  
 ومنه ما في نكاح النساء وما في الوقت بعد عرفة  
 المصعبات ووجوده وعدمه وكان سئل ان  
 يصم الله قوله ان لم لا يصمه له زائدة على جسمه  
 او ما لفظ الى خطا الشرايع او لا يجوز ما ذكر  
 لم يطرده لصدقه على جميع الاماكن المكنة سواء كانت







مسقط للنفقاح الصالح ما يصح وما اذا  
 كان من العود والصحيح مما يرب عليه  
 ان حصل منه اسفل السبع الى المشرق والمغرب  
 الى الناحية فما زاد ذلك هو الصحيح وما اذا اطل  
 هو غير ما اطل الصحيح مما هو في العبادات  
 سائر الحكم ما لم يوافق الشرع وسائر النعمان  
 ما لم يقط النضال والعود ما لم يرتب عليه  
 اثره الى لم يحصل الوضوء المظن به وما لو خوف  
 اغنى خوف الصحيح في العود غير مطلق للصدق  
 على ما لا يوصف ما يصح كبره في السبب  
 القفل عليه من سبب السبع على الاكل الذي  
 على الشرع وكبره في بعض الاشياء الشرعية  
 على كبره وجوب الحكم على الرأى والقبض  
 على الخوف ومنه طر عدم اطراد الموقف  
 المذكور لما اطل منها وراى اذ في الما اطل  
 الناس في المشهور خلافا للحكمة فاجمعلوا  
 الناس ما كان مشروعا ما صلا دون  
 وصلة كما رما فانه مشروع حيث انه  
 مع وعده مشروع حيث سماه على الزمان

والاطلاق للمشترى وما يملكه ولا وضوح  
 الخصا ومنه ان كل ما يملكه الله الا انه لا يملك  
 الاطلا ولا وعاءه المصنوع ولا ذلك ان صم  
 حوله وموثر العبادات ما وافق الشرع اما  
 ان يكون راجعا الى العقل وما اطل الى صدر  
 برصف فان كان الاول كان له بعد ذلك  
 وفي العود ريب في السبب عليه وهو كانه  
 لعدم صدقة عليه ووجوب صدر الموقف على  
 الموقف وان كان كذلك كان قوله اولاً وهو  
 في العبادات ما وافق الشرع يتقرر بغير  
 وصف الصحيح فيكون هو ايضاً باطلاً عندنا  
 قدس روحه والكا العقل في حكمه  
 هذا هو القسم الثاني من القسم الثاني وهو اعتبار  
 الصفة بحسب السبع اذ ما عارضها في كونه  
 بها فان العقل في حكمه ما قد يكون صحيحاً  
 وكان الاثر بعد من على القسم الذي قبله لان  
 موضوع هذا القسم اعظم من سائر الاعمال  
 واعمال الحكماء ما كان لا يملك موضوع قسم  
 ان يوافق الناس ما كان وجوبه على جهل من

في بعض النسخ  
 في بعض النسخ  
 في بعض النسخ



افعالها المتكسرة وتكون في الارض الاول انفسه وصف  
 وهو دليل على السلبه انما يكون في علمه عند المحقق  
 مسر ان احد ما للعا وعلية العالم كما ان  
 يعلم وانها الدرك على صفة موزة اسحق  
 الدم واما السبع فليس ان ساطع مسرى  
 الحس وهو ما ليس للعا وعلية العالم كما  
 ان فعله او الدرك على صفة موزة اسحق  
 الدم فالدم قول او فعل او درك قول او درك فعل  
 مسر اصابع حاله والاصابع الحماض  
 المنزلة كالاولى كالتسم والبرس لوز المرو  
 وانما كالتسم منه ان العالم كبره  
 السلام عليه والاربع كبره التمام له على  
 كبره كبره على نفس السبع المذكور بالدر  
 بره ولى مواعيد ليس ان يعلم ما في ذلك  
 صا وعل العالم على العمل كالرابعة  
 الى المسر وعل العالم في المنوع منه كالمعد  
 وعل العالم في المنوع وعل العالم في المنوع  
 عنه سريعا والاولى ان سريعا وعل العالم  
 لانه قد يكون كبره كبره الدوا المزمع

والآخر كبره عوده الى الشرح وانهم لا يقولون  
 ولا الدرك المشرك من مده المتكاسنه لان  
 معنى الاول سلب الدرك وهو عدو وعمل الرابع  
 وهو ما عاين على كبره وهو وجوده ولا مشرك  
 من النقصه وانما المراد من كونكم اسحق  
 الدم فانه قد نال للاربع سحر الاصابع  
 يمكنه ان يكون منه وكذا الاول والاولى  
 وانما كبره منه الدرك لوقف موزة على موزة  
 الاصابع وعل العالم الحس عالم كبره على صفة  
 موزة اسحق والدم وانما كبره اصابع  
 الحصر الاول اسم المذكور وان المراد ليس  
 له ان يعلمه فليس كبره معنى من الدم والاصابع  
 معنى الاصابع وهو اسحق والمروارة وعل  
 ان الاول مسر اسحق اسحق اسحق اسحق  
 انما على السبع لانه لا يصنع فليس كبره  
 موزة اسحق وعل العالم وكبره الاول  
 عليه انفسه للعا وعلية العالم كما ان يعلم  
 ومسر السبع وانما كبره الاول منها وهو ما  
 ليس للعا وعلية العالم كما ان يعلم

انما كبره على كبره  
 انما كبره على كبره



لما كان في ليلة اول صفر واليك وماله صفة  
الاستحقاق للدم لا يصدق على ما في ليله وقد ظهر  
منه الاستحقاق لكل واحد من التوسعة الكس  
والسوس الاول للصبح كسر الاول في طرد واليك  
فركبه اذا عرفت منه انما علم ان الحسن والفتح  
قد راد بها طلبة الطبع ومما قد يقال في الامم  
الطبع كسر الله حسن ولما سوسه الطبع  
انه صبح وقد نراد بها كون الشريعة كالاصح  
كما سوس العلم حسن والحسن صبح ومما عرفت ان  
انما ما قد راد كون العمل مظهر للدم الاول  
وموحد الرابع سوسه ليله والاشعور بالعلم  
معلوم ان علمه وان الاشياء انما حسن وصبح  
كذلك ما صبح على وجوده مخصوصه سوسها عليها  
ما عرفت في المذبح والدم في تلك الوجوه قد  
سوس بالضرورة كسنا الصدق والحق وصبح  
الكذب الضار قد علم بالاسد الحسن  
الصدق الضار وصبح الكذب الضار وقد لا  
سوس العمل في ذلك ضرورة ولا طائل  
محاج العمل في ما عدا الشريعة كمن صوم الصوم

ووجوب صوم اليوم الذي علمه ومما هو صعب  
الامانة والاوانس العبر ومما الى ان حسن  
الاشياء ومما انما مولد واليه الا عساها  
والا عساها ووجوه مع عليها وماله الاشياء  
في ذلك موعود الحسن والفتح سمعان وان  
الغير انما يكون حسا اذا امر به به وانما يكون  
مسي اذا امر به به عنه ولو امر به بالفتح لا  
حسنا ولو نزع الحسن لا سوس في المختار  
الاول ولما وجوه ذكر المصنف في الكتاب منها  
حس الاول انما يعلم بالحق حسن الصدق والفتح  
والعدل والانصاف في العلم ورد الودع  
الكذب الضار والظلم والجور والكبر وصبح  
الودع وكلفت بالانصاف مثل كلفت الاشر  
سوط خط المصاحف واعرابها وكلفت  
الزهر الطران في الهواد ان صدره كس  
اطموا العمل على رده من غير ملاحظة الشريعة  
والا لما حكمه مثل الشريعة كما ليله وعزم  
ولو كان ذلك لحد الشريعة كمن عزم  
الاحكام الشرعية كمن لم يراو من الشريعة











على تركه سرعا على بعض الوجوه وهو بعد اسما اتم  
فان احب بان الواجب على تركه بعد واما  
سقط ما يورث واليه والى فلما بالواجب على  
الكلية والوسع والمحرر سقط بعد الوضوء على  
في احوال الوقت وسقط له فلا حاجة الى التمسك  
الامر والنام والمساورة المص ورسا في  
صوت من الجهد المذكور منه التمسك عن قوله على  
بعض الوجوه لذلك وادفع على ما قبله مع حذف  
قوله سرعا لان الوجوه عنه قد يكون جعلها  
لا يكون سرعا مدم ما ركه على ولا يندفع عليه  
التمسك في عكس بالواجب المحرم والموسع الكفا  
لنحو الوجوه فيها مع ان ياركه لا يندم لان الواجب  
في المحرم الا بالكل الصادر على انقضاء المدة  
فما بها الى المكلف كان ما بها فلا يمتنع  
تركه للواجب مع اساءة يحصل من الخصال وان  
ترك التماسك والتمسك الموسع قال الواجب  
على السماع الصادر في الوقت وفيه امر على  
صادق على اسما على اول الوقت وسقط  
داخرا واما الواجب على الكفاية فيترك

كذا

فان كون الدلو سببا للصلوة والطهارة  
شرط لها والنجاسة مانعة عنها انما هو موضع  
التمسك وهذا الحد بعد التمسك هو المذكور في  
الكتاب ومن الناس من دفع هذا الاحتمال بان  
مكونه من الاصول كما في شريعة على من اعلا  
للاصحا فواقول ما بها عاده سوغ الاعصار  
الاول اعلا الاقصا والتجربة لا تمنع  
لكون الدلو سببا للصلوة والا وجوب الصلوة  
عنده ولا يمتنع كون الطهارة شرطا لها الا  
وجوب اطاع الصلوة مع الاصل فيكون ولا  
مع كون النجاسة مانعة من الصلوة الا  
بحكم الصلوة معها والتمسك انما هو المص  
سواء وما دفع سوغ من الاعصار في الاول  
وعباره المص لظهور ذلك في سبب انقضاء  
العدم الى الحرام والمكروه الا في وجه  
الالتصميم والكل من كاتبة امضا الجود  
الى الوجوه والندب دون الواجب المندوب  
وقال النجاسة لا با حذر لم يترك المسامحة في  
لان الحرام والمكروه معوجا من هذا























وقال انما هو ان يكون في بعض اقسامه على طهارة الاله بعض ما فيه  
 عنه وهو ان طهارة ما اذا اذنته خارج ذلك الوقت المتعدي كان  
 مضافا لا مضافا الى الاله فعل بعد وقت المعية وليس كذلك لان طهارة  
 مشروطا بالاسم او مع احواله وطهارة في بعض اقسامه  
 الا انما هو من ان طهارة ما على طهارة الاله في لوانه المكلف  
 الا ان ما لو احب ان يكون في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 فالصواب في طهارة او طهارة في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 طهارة في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 العمل لا يستحق الا اذا حصل في وقت واحد او في وقت واحد او في وقت واحد  
 على طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 المذمومة عند الحق في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 ان لا يكون في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 لا مضافا الى طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 فان طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 سرعا كما ان طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 جميع شراذم الكفر في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 اولها لا مضافا الى طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 فان طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 الزوال الا ان طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 السوء فلهذا ما حذر به ولا كذا في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 الاله في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 كالصواب والشرع في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 حيث علم ان طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 مضافا الى طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 عليه ما بعد ومن طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 رمضان وانما اذا قدم عليه طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 وصح صوم ذلك اليوم انما يكون طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 شهر رمضان لم يجز ان طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة

لذلك

والافعال الواضحة لا تكون في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 الى قوله لا مضافا الى طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 منه وعدمه وهو في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 الفقه من طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 كذا في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 بعد ذلك مع طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 اذا راجع وسهل الاله في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 المذمومة في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 ما يصح في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 المذمومة في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 النفس واجب وهو في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 ما لا يملك في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 حيث اجتمع في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 كالصوم في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 ولا يملك في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 ان طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 الرخصة في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 المكلف مع طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 عند حرم الطهارة في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 فان طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 مما يندم ان طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 ما خذله من طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 وهو ما يصح في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة  
 في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة الاله في طهارة

المؤخر











اللدن الكبرياء  
لا يوصف على العلم  
يكون موضوعه  
الحق الرابع من  
م  
نقده

المعرف

الله























































[illegible][illegible]

وہجائیم















حرم في غير ذلك من الاصطلاحات المحصورة في علمها على غير النجاة والنجاس  
 عند العلماء فانما الغاية من موضوع الشرع اصطلاح الجاهل على وضع  
 عن اللفظ الذي لا يفسد كبره في قولنا انما يريد العلم كلفه  
 السدور المسافرة اصطلاح العلماء على وضعه لا سبب من حكم  
 معلوم معلوم لا يفسد كبره في قولنا انما يريد العلم كلفه  
 والدور والفساد عند الحكماء والموضوع والموقف المنطوق  
 في غير المعلوم انما هو اللفظ لم يوضع في اللفظ اصطلاح  
 العلم على وضعه في العلم كلفه اصطلاح العلم على العلم  
 من حكم اصطلاحات العلم كلفه اصطلاح العلم على العلم  
 سماع العلم في المصطلح على وضعه في العلم كلفه اصطلاح  
 اللغويين وحرار المصطلحات كلفه اصطلاحات العلم كلفه  
 واللفظ اصطلاحات اللفظ المصطلح على سماع العلم كلفه  
 المحصورة في العلم كلفه اللغويين واطلاق علمها لفظ اصطلاح  
 في التسمية الشرعية في العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه  
 في التسمية الشرعية في العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه  
 انما هو ذلك العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه  
 كل واحد من قسميها كلفه اصطلاح العلم كلفه  
 والاصطلاحات فيها دونها واعلم ان العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه  
 في العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه  
 التسمية المطلقة انما هي العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه  
 او اسم العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه  
 المصطلحات كلفه اصطلاح العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه  
 وصفت له ذلك الاصطلاح وصفا اوليا وثانيا وثالثا  
 في المحصول انما هو العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه  
 كلفه اللفظ والمفرد المحصور في العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه  
 لم يصفوا ذلك اللفظ لذلك العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه  
 والاخر محمول ولا يفسد ان العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه  
 اللفظ كلفه اصطلاح العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه  
 وصفا العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه  
 والتسمية الاولى غير مستمرة في اللفظ كلفه اصطلاح العلم كلفه

فانها اللفظ الذي يعلم ان رجع عن موضوعه للفرق بين العلم كلفه  
 اظهر ان العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه  
 اصطلاح العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه  
 ان رجع الى العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه  
 والاولى كلفه اصطلاح العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه  
 للفرق بين العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه  
 وانما هو العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه  
 الاصطلاحات كلفه اصطلاح العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه  
 في العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه  
 من اللفظ كلفه اصطلاح العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه  
 ورجع الى العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه  
 ان رجع الى العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه  
 اللغويين كلفه اصطلاح العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه  
 والاصطلاحات كلفه اصطلاح العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه  
 في العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه  
 المسئلة كلفه اصطلاح العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه  
 اعلم لفظ الصلوة والركن والوجه كلفه اصطلاح العلم كلفه  
 التسمية وانما رجع الى العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه  
 اللغويين كلفه اصطلاح العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه  
 على العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه  
 على العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه  
 على العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه  
 ان يكون اصطلاح العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه  
 التسمية كلفه اصطلاح العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه  
 وان يكون اصطلاح العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه  
 الى العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه  
 اصطلاح العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه  
 احد الاصطلاحات كلفه اصطلاح العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه  
 التسمية كلفه اصطلاح العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه  
 الا ان العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه  
 الاصطلاحات كلفه اصطلاح العلم كلفه اصطلاح العلم كلفه















لا ورج

[illegible]



















ووجه دفع اشارة الى الحيز والبال قول ووجه دفعه  
 الى الصريح وهو الوجه **قال** فليس له وجه دفع الى  
 على كل حال الاصل والبال حاصل النعمان حال الخطب  
 دلالة بحدود جعل على تجارة لكان حقيقة وهو جعل  
 عليها لكان حقيقة والجمع ليعبر على الحقيقة والالتم  
 ايجاله والوقوف على وضعه بنوعه وعلاوة والكسر  
 على الاول والاول والوجه الوقوف الى الحقيقة الموحدة والمجاز  
 الراجح ولكن قول اللفظ حقيقة ومجازا بالنسبة الى  
 اوالى غير واحد باعتبار وضعه وتسميته باعتبار وضعه  
 واحد وهو سلب الحقيقة مجازا عرف ليدل على انها والمجاز  
 حقيقة عنده كغيره **القول** قد يستعمل في الحقيقة  
 من المراجع الاول ان المجاز على خلاف الاصل  
 ويدل عليه ظاهر اوجه اولها انه لو لم يكن كذلك لما  
 حصل النعمان حال الخطب باللفظ المجازات  
 على ايرادها واللفظ ما لم يرد عليه اما الملائمة فلان  
 المجاز ليس اصلا في راجح على الحقيقة اجازة فاذ  
 لم يكن على خلاف ان مرجح كان سلبا والحقيقة وجه  
 يرد سلبا معقول اللفظ بغيره المجاز والكسر فلا  
 يخفى شيئا منها الا بعد البحث وان سكت فاما  
 ظاهرا انك بما لو كان وانها ان اللفظ اذا ذكر عن  
 الغرض فاما ان يكون على حقيقة او على مجاز او على  
 معا ولا على واحد منها والملاءمة الاخرى ما حله فليس  
 انما ظاهرا جعل على المجاز فلا يشترط وجوده في الحقيقة  
 اسبب اسل ولا ان الواضع لو ارجح اللفظ عند وجوده  
 عن الغرض على مجازة لكان في الحقيقة او لا في الحقيقة  
 الا ذلك واما ظاهرا جعل عليها معا فلا الواضع لو قال  
 اجلوه عليها لكان اللفظ حقيقة والجمع ولو قال اجلوه

عليها لكان اللفظ حقيقة والجمع ولو قال اجلوه على الاول  
 وذكر كالمشتركة والسند خلاف ذلك واما ظاهرا عدم  
 جعل على سببها ما لم يرد اللفظ والى ما لم يرد  
 فظهر من جعل على الاول وهو الخطب وانها الى ريب  
 على كل لفظ غير موصوع الى غيره لعلها منها فهو  
 لا الى سبب غير واحد وانما وجهه او المعنى وتقبله  
 عنه الى اخره وعلاوة على الحقيقة والحقيقة انما سوف  
 على الاول خاصة لكان ناسخ واعلم ان قوله المجاز  
 على خلاف الاصل منهم به معناه ان اللفظ  
 اذا اطلق مجازا عن الواضع انما هو اداس مع ارادة  
 حقيقة به راجح الى حقيقة ارادة مجازة وانها  
 انما اذا رايها لفظا معناه مجازا عن معنى كان  
 اعتبارا كونه حقيقة وذكر المعنى راجح اعتبارا  
 كونه مجازا والنزق بين معنى الحقيقة ظاهر فان  
 الغرض الموصوع الى اللفظ معلوم الاول واما  
 الاحتمال في اللفظ ادس وكذا اللفظ على  
 وذكر المعنى ادس مع ما سكت عنه دل اللفظ  
 المراد من اللفظ معلوم والاحتمال انما هو كونه  
 موصوعا الى ما سببه واللفظ الاول  
 يدل على الاول واللفظ يدل على المعنى  
 الثانية اذا دار اللفظ على الحقيقة المرجوحة  
 ليدل على انها لم يرد على المجاز والمجاز  
 الراجح كونه سببا ليدل على سببها الى حد  
 الحقيقة والوجه الحقيقة المرجوحة او السبب  
 الاول كونه سببا للمجاز وكذا استنبط  
 على الاستصحاب وقال اللفظ سبب المجاز  
 الراجح او لفظان راجحان وقال اخره وحصل  
 السامح لاني ذكر واحد من كونه والمجاز المذكور راجح































لا بد من عدم الوجود ومنها موهبة كبر  
 ابد الفناء والنعيم والنعيم رايه ومنها الى  
 لانها العادة ولا اقل كالموهبة تحول العادة بارة  
 ومجربا لانا موضوعا لانا العادة من مصل  
 كما قيل في خروجها ولا تتركها في مصلها ومبها  
 الى قبلها بعد المصداق الى المصداق  
 والكرهية من موهبة موضوعا كالموهبة كالموهبة  
 والكرهية من موهبة موضوعا كالموهبة كالموهبة  
 الى المصداق الى المصداق الى المصداق  
 ومنها انما هو كالموهبة موضوعا كالموهبة  
 للامانة والمصلحة ولا تتركها في مصلها  
 صوابا الى المصداق الى المصداق الى المصداق  
 هذه الموهبة الى المصداق الى المصداق  
 على سبيل الامانة والنعيم والنعيم  
 لا تتركها في مصلها ولا تتركها في مصلها  
 فلا تتركها في مصلها ولا تتركها في مصلها  
 فضل الى المصداق الى المصداق الى المصداق  
 كالموهبة كالموهبة كالموهبة كالموهبة  
 رايه كالموهبة كالموهبة كالموهبة كالموهبة  
 ومصلها الى المصداق الى المصداق الى المصداق  
 ونصيرها الى المصداق الى المصداق الى المصداق  
 النعم ونال كالموهبة كالموهبة كالموهبة  
 لانه كالموهبة كالموهبة كالموهبة كالموهبة  
 له مصلها الى المصداق الى المصداق الى المصداق  
 منها والمصلحة الى المصداق الى المصداق الى المصداق  
 الاصل الى المصداق الى المصداق الى المصداق  
 هو موهبة لانا العادة كالموهبة كالموهبة كالموهبة

معه

الى المصداق الى المصداق الى المصداق  
 كالموهبة كالموهبة كالموهبة كالموهبة  
 لانا العادة كالموهبة كالموهبة كالموهبة  
 ومجربا لانا العادة كالموهبة كالموهبة  
 كالموهبة كالموهبة كالموهبة كالموهبة  
 الى المصداق الى المصداق الى المصداق  
 ومنها انما هو كالموهبة كالموهبة كالموهبة  
 للامانة والمصلحة كالموهبة كالموهبة  
 صوابا الى المصداق الى المصداق الى المصداق  
 هذه الموهبة الى المصداق الى المصداق  
 على سبيل الامانة والنعيم كالموهبة كالموهبة  
 لا تتركها في مصلها كالموهبة كالموهبة  
 فلا تتركها في مصلها كالموهبة كالموهبة  
 فضل الى المصداق الى المصداق الى المصداق  
 كالموهبة كالموهبة كالموهبة كالموهبة  
 رايه كالموهبة كالموهبة كالموهبة كالموهبة  
 ومصلها الى المصداق الى المصداق الى المصداق  
 ونصيرها الى المصداق الى المصداق الى المصداق  
 النعم ونال كالموهبة كالموهبة كالموهبة  
 لانه كالموهبة كالموهبة كالموهبة كالموهبة  
 له مصلها الى المصداق الى المصداق الى المصداق  
 منها والمصلحة الى المصداق الى المصداق الى المصداق  
 الاصل الى المصداق الى المصداق الى المصداق  
 هو موهبة لانا العادة كالموهبة كالموهبة كالموهبة

لها











فمن الممكن ان يكون هذا هو اللفظ الذي هو المراد من قوله تعالى  
ولا تظن انكم تركتم الدين انما تنزلون الدنيا وما تملكون  
وما تنزلون الا جلودكم التي ظهروا بها والذين يظنون انهم  
مخلصون من الدين انما لنار جهنم خافوا مطبقا وكانوا هم  
الذين كفروا بالدين الذي هم فيه يتنقلون  
فمن الممكن ان يكون هذا هو اللفظ الذي هو المراد من قوله تعالى  
ولا تظن انكم تركتم الدين انما تنزلون الدنيا وما تملكون  
وما تنزلون الا جلودكم التي ظهروا بها والذين يظنون انهم  
مخلصون من الدين انما لنار جهنم خافوا مطبقا وكانوا هم  
الذين كفروا بالدين الذي هم فيه يتنقلون  
فمن الممكن ان يكون هذا هو اللفظ الذي هو المراد من قوله تعالى  
ولا تظن انكم تركتم الدين انما تنزلون الدنيا وما تملكون  
وما تنزلون الا جلودكم التي ظهروا بها والذين يظنون انهم  
مخلصون من الدين انما لنار جهنم خافوا مطبقا وكانوا هم  
الذين كفروا بالدين الذي هم فيه يتنقلون

فمن الممكن ان يكون هذا هو اللفظ الذي هو المراد من قوله تعالى  
ولا تظن انكم تركتم الدين انما تنزلون الدنيا وما تملكون  
وما تنزلون الا جلودكم التي ظهروا بها والذين يظنون انهم  
مخلصون من الدين انما لنار جهنم خافوا مطبقا وكانوا هم  
الذين كفروا بالدين الذي هم فيه يتنقلون  
فمن الممكن ان يكون هذا هو اللفظ الذي هو المراد من قوله تعالى  
ولا تظن انكم تركتم الدين انما تنزلون الدنيا وما تملكون  
وما تنزلون الا جلودكم التي ظهروا بها والذين يظنون انهم  
مخلصون من الدين انما لنار جهنم خافوا مطبقا وكانوا هم  
الذين كفروا بالدين الذي هم فيه يتنقلون  
فمن الممكن ان يكون هذا هو اللفظ الذي هو المراد من قوله تعالى  
ولا تظن انكم تركتم الدين انما تنزلون الدنيا وما تملكون  
وما تنزلون الا جلودكم التي ظهروا بها والذين يظنون انهم  
مخلصون من الدين انما لنار جهنم خافوا مطبقا وكانوا هم  
الذين كفروا بالدين الذي هم فيه يتنقلون











فكلا وادخل الخطاب على كرم الرعايا والبر والتمس على الجاواة  
الساج لهما ما كان على كرم الرعايا والساج لاسلماها متصل  
موجه ولعل الناس وول على المحدث الاستسار ومن سبها  
عن عمد بها الخطاب كما عدم واما الزايم فلهذا كونه عيم  
الامان فما هوها فما عفا به من دون كونه ساما الى العقل  
وحوال اهل الجحيم اناس ومن كونه ساما الى الجحيم ومن كونه  
سبها للفسق حسب كافي قد من على الجحيم والافعال  
قافي سبها وحالهم من حيث كونه سبها كسالى الاحكام  
السريع وول العقل برجح الاحكام على الاول واما ما يدرك  
على الخطاب فبما هو من الاول والاولى من قوله  
المعنى الاول على الامام ان يكون مستورا ومعه  
الاعمال والمواد او من كونه كافي في سبها ان  
يكون المعنى الاول في شرط العقل المطابق ومنه ان  
الافضل من شرطه يكون مستورا ومعه كونه  
عند دفع عن معنى الخطاب والتمس ان قال العقل على ان  
ان هذا المعنى لا يصح الا اذا اضمن فيه دفع المواجهة او الحكم  
الشريع والارتماء للذهب على ان سارع لدفع الخطاب والنسابة  
من الامم وارجح كذا يدور فيه نظر اما اوله فلهذا من عدم  
صحة هذا الكلام ودون مد المعنى وذكر ان الاشارة  
عن مجموع المعنى والخطاب والنسابة من معنى وان  
حار على ما فهمه كافي في الاجتماع واما ما سبها فاني هذا  
المعنى مستورا من الشرع كذا العقل فانه يدل على وجوب  
كسول الملك كونه شرطه للمعنى وسبها وكذا  
مقوله لا يعقل الا ان يكون كذا وكذا لا يكون شرطه كذا  
انما هو الضرر على انما هو الاطلاق واما ان كان ما سبها  
لكن كسبها فاما ان يكون مستورا وكذا المعنى المقصود  
اولا يكون كذا وكذا لا يكون كذا كذا كذا كذا كذا كذا

لا ان الضم من كرم الناس كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
ومن كرم الناس ومن كرم الناس ومن كرم الناس  
فان كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
والعراق كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
ولا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
المصدر الثالث الاول والنز وفيه تصور الاول في حصة  
الامر وفيه صاحب الاول الامر حسب العول في حصة  
العقل ولا سراج الاول واما كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
احسن الصي لا سراج كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
ادخال اربا وفار السور والمرا والافعال العجينة  
وكذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
لا سراج كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
لا سراج كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
على الاشارة كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
الامر في حصة الامر والنز وفيه اشارة في المعنى  
السبها ما لو انهم كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
والنز كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
كانت كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
ان لفظ الامر حسب العول المحصور اعني ان  
على طلب العقل فاما واما كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
حصة كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
ومن كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
ان كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
الشروع في الصفة وعبر ان في الطرود والاولى  
انها كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
قد كرم الاشارة كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا







فصل

5



اصح

[illegible]







اراد الا ان كان له ان اراده ان الصفة  
التي هي المحررة عن تلك الارادة ليست ايجابية  
بل تكون الناطق مستعلا لها غير موضوعها كاستعماله  
انما ان الحرة وغيره وقد اعترف لهم بذلك حيث قال ان  
السببية لهم سببية غير له ليس ايجابية بل موضوعه  
الامر وذلك لعدم ارادته المأمورة ومخالفة الاعتراف  
منها ان صفة فعل البر غير ايجابية بل موضوعه  
الارادة وقد اعترف بذلك وصحح ورجع اليها موضوعه  
للظلمة المتعدي لارادته انما هي ايجابية بل موضوعه  
الامر والبر غير ايجابية بل موضوعه الاعتراف  
بعدم ان الظلمة ايجابية بل موضوعه او كان  
بعدم اعترافه بغيره من الاعتراف اطلاقا وكلها على  
صحة الآخر وان كان الحرة مستعلا لها مستعلا  
ولا على الفعل المأمورة وظلمة مستعلا  
الحرة ايجابية بل موضوعه ان الظلمة على معنى  
الاخر وقد وقع ذلك في الجوز والسنة المقتضية  
ان اطلاقا لفظ اي حكم الامر كقولهم نعم المظالمات  
تبرصن ما تضمنت ظلمة او كقولهم والاولاد  
يرصن اولادهم من جوارحهم كالمراة امر بغيره  
والملك كقولهم اذ لم يسمع ما شئت  
ان يصوت حبيب وكذا الكلام في التبرع والبر  
وقد لا يوافق في قوله انما هو اطلاق مستعلا  
ان على ما ذكره قوله لا يصح اطلاقا لفظ  
منها على الآخر اطلاقا لفظ الحرة واداه البر  
كقولهم لا اله الا المظهر والبر لا يصح  
المراة على غيرها ولا على خاتمتها وقد لا يصح النسبة

حيث لم يغناه لا يصح اطلاقا  
انما هو لول الصفة وقد صاحب الاول في الامر  
للوجوب صفة افعال سببية معان في بعدد كالاجابة  
والسنة والارادة والبر والاولاد والمراة  
وصحح ذلك في الاول الثاني وصحح للمراة المستعلا  
بغيره ما يمكن الا تصحح اذ امر بغيره على البر  
الامر والاولاد للوجوب لما يصح اذ امر بغيره  
بغيره اذ اقول لهم ان كقولهم لا يصح  
عصب الامر وقد لا يصح اذ امر بغيره  
الامر ما كبرت ولولا انما هي ايجابية بل موضوعه  
المأمورة على غير الاعتراف في الاعتراف ولولا عدم  
لولا انما هي ايجابية بل موضوعه على الامر  
السنة وعلى الامر والسنة السببية المستعلا  
فحرة بغيره وكس ومنه على البر ولان حمله  
على الوجوب احرازه الضرر المظنون  
وكان لفظ الامر صفة ايجابية بل موضوعه  
الاعتراف بغيره اذ كقولهم لا يصح اطلاقا  
صحة افعال سببية معان في بعدد كالاجابة  
الا ان كقولهم نعم المظالمات  
ان علمهم بغيره الامر كقولهم نعم واشهدوا انما يصح  
ومعه الظلمة مستعلا اطلاقا لفظ المصلي الا ان  
المصلي والاولاد اذ كقولهم نعم واشهدوا انما يصح  
لا يصح ولا يوافق في قوله لا يصح اطلاقا لفظ  
كقولهم نعم اعملوا ما شئتم الا ان كقولهم نعم واشهدوا  
انما يصح اطلاقا لفظ المصلي الا ان كقولهم نعم واشهدوا  
كقولهم نعم اعملوا ما شئتم الا ان كقولهم نعم واشهدوا  
كقولهم نعم اعملوا ما شئتم الا ان كقولهم نعم واشهدوا



























كذا ولا يضر من كان له كذا لم يكن موضوعا لاحد ما اذا الاول  
 قطعا به صح ان يكون له كذا بعد ان يكون له كذا في الماضي  
 ويصح ان يكون له كذا في الماضي وليس له كذا في الماضي  
 كذا ولا يضر ما ان كان له كذا في الماضي وليس له كذا في الماضي  
 لكان له كذا في الماضي وليس له كذا في الماضي  
 لا ما اذا اصل الامر صديقا او لا في العدد والبال في  
 صميمه كما عدم كذا في المقدم وكل واحد من هذه الوجوه  
 الثلاثة يظن ان الاول فلما المراد استعمال القطع في  
 كل من الوجه والكرار ان كل خصوصية كذا في الاشراك  
 او الحجاز لا يقطع سواها في القطع موضوعا للعدد المشترك  
 عنها اولم يكن على عدم وجوده فلما ذكرناه واما  
 على عدمه فلان استعماله كذا واحد منها خصوصية  
 ان كان باعتبار وجوده له اسم بغير الاشراك والاكال  
 محازا لانه موضوع بجزئه وهو ذلك المشترك لانه ولا نه  
 لتقرر انما به اياه الى وانه ذلك انما على عدم  
 استعمال الاشراك وان كان لا يتم كونه خصوصية او لا  
 صادوق عليه فلان لم يرد المحاز او الاشراك على عدم  
 كونه موضوعا لاحد ما دون الآخر واما لم يرد ذلك ان لو  
 لم يكن احدهما لكان لا يضر على عدمه بعد ان يكون له كذا في  
 الحال مما كذا في الاول الوجه لانه لا يضر بالكرار واما انما  
 فعل بعد رجوعه انما يدل على عدم اختصاص الكرار وذلك  
 غير مسلم لمطلوبه وهو كونه موضوعا للعدد المشترك  
 لاحمال وضعه للوحدة واما انما لم يرد في بعض

او الكرار بعد فائدة على قدر العدد بالوحدة او الكرار  
 ارادة الكرية ورجع احمال التوزيع عند نفسه كذا  
 والتوزيع عند نفسه لعدد كذا في قوله نعم كذا غير كذا  
 وقول انما لم يرد انما اسد امر سلبا لكن هذا انما لم يرد على  
 بعد وضعه لاحد ما كذا صديقا او لا في العدد والبال في  
 منها على سبيل الاشراك فلا لا في العدد كذا في الماضي  
 لاحد من القطع المشترك وسبب الارادة واحدا في الماضي  
 ما كذا في الماضي الكرار والتوزيع اشراك في العدد والبال في  
 وان كان في الماضي كذا في العدد والتوزيع اشراك في الماضي  
 مطلقا لطلب مشترك منها واما انما لم يرد في الكرار  
 كذا في الماضي كذا في الماضي كذا في الماضي كذا في الماضي  
 التوزيع كذا في الماضي كذا في الماضي كذا في الماضي  
 من الماضي كذا في الماضي كذا في الماضي كذا في الماضي  
 على العدد وهو الكرار واما كذا في الماضي كذا في الماضي  
 غير كذا في الماضي كذا في الماضي كذا في الماضي كذا في الماضي  
 المطلق كذا في الماضي كذا في الماضي كذا في الماضي كذا في الماضي  
 استعماله لانه في الماضي كذا في الماضي كذا في الماضي كذا في الماضي  
 رور ان استعماله في الماضي كذا في الماضي كذا في الماضي كذا في الماضي  
 وذلك واما كذا في الماضي كذا في الماضي كذا في الماضي كذا في الماضي  
 لاحد ما او لعدم الاشراك منها لانه في الماضي كذا في الماضي كذا في الماضي  
 فلم يرد في الماضي كذا في الماضي كذا في الماضي كذا في الماضي كذا في الماضي  
 كل واحد من الوجه والكرار والاصل في استعمال  
 الحصة والمص جعله من مصادم المص رجاء عليه  
 من واما انما لم يرد في الماضي كذا في الماضي كذا في الماضي كذا في الماضي  
 موضوعا لاحد ما في الماضي كذا في الماضي كذا في الماضي كذا في الماضي  
 او لا واما كذا في الماضي كذا في الماضي كذا في الماضي كذا في الماضي



علم بعد من الاشراك وقد يحسن الاستنباط مما اراد المؤلف  
 فان قال الغرض اعم من ذلك عند كس ان قال له اي  
 عند كس بل وقد يحسن الاستنباط لما احسن التبرك قال  
 فقلت اسد ما قال له بعد ان كس او ليس او الرجل  
 السماع وعزائه ان الاستعمال مشترك في الحقيقة  
 والمجاز فلا يكون دالا على احد ما لعدم دلالة التام على الخاص  
 وكذا الاصل في الاستعمال المشترك ما رخصه اصالة عدم  
 الاشراك ووجه حكم علم الغرض المشترك وهو ان الحكم على  
 ما سمي بربوبية سكره ان الحكم صفة لا سكر  
 التبع الثالث الامر المعلق على شرط او صفة لا سكر  
 سكره ما الامع العلم كس اذا رطب السويق في شربة  
 اللحم مع عدم ارادة السكر او كذا اعطه في سائل دخل  
 ولا حكم المعلق اعم منه لقصد الوحدة والكرار ولا  
 دلالة للعلم على شرط كونه مع العلم بغير التعميم  
 المعلق عند وجود العلم كما بين ان الامر المطلق لا يمتنع  
 الوحدة ولا الكرار شرعا بل ان الامر المعلق على شرط  
 او صفة كقولهم وان لم يكن حسا فاطهر او قوله ان  
 وان رطب فاطفوا ايها لا يصح تكرارها سكره  
 واعلم ان الناس اختلفوا في ذلك فاطفوا بالمولد  
 بمصدا الامر المطلق التكرار على التكرار الام سكر  
 الشرط او الصفة واما العلم بكونه فاحلوا  
 في ذلك جماعة من العلماء والسيد المصنف ان عدم  
 كونه سكره مطلقا وقال ان كونه سكره مطلقا  
 وقال محال من وجاعه من المباحين ان لا يثبت التكرار  
 من حيث اللفظ وتعنه وجوب العمل بالعمل بالعلم  
 ولعل من هذا احسن المصنف وموافقا لشرط او الصفة  
 ان لم يكن علم الحكم لم سكره سكره والامر بوجوب المص

لوجوب





VA, II, 14



